

Distr.: General
10 July 2012



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناءً على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الأخير حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2012/502):

- تؤكد الجمهورية العربية السورية، مجدداً، على التزامها احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وعلى التزامها بتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للحكومة اللبنانية لدعم سلطتها وسيادتها على أنحاء الأراضي اللبنانية كافة.
- حول ما ورد في الفقرات ٣ و ٥ و ٣٩ و ٤٤ و ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٩ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ٧٥، تؤكد الجمهورية العربية السورية أنه من غير المقبول الاستمرار في زج اسم سورية أو الأوضاع الداخلية فيها في تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر بشأن العدوان الإسرائيلي على لبنان. فذلك يقع خارج الولاية المحددة في القرار ويفتح الباب أمام تشابك وتداخل غير بناء بين مهام واختصاصات أصحاب الولايات والمنظمات أو الوكالات المختلفة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أو المستقلة عنها. ولهذا فلا بد لنا إذاً من التأكيد على أن الإصرار على ذلك الربط يأتي في إطار الحملة الحالية السياسية والإعلامية المعادية لسورية والرامية إلى تعزيز التدخل في الشؤون الداخلية السورية من قبل بعض الدول والقوى الإقليمية والدولية. كما تستغرب سورية ذلك الاستمرار في التشويش أو الخلط المتعمد وغير المجدي بين الأحداث الداخلية في سورية وبين محددات الولاية التي يضعها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) للأمين العام حول تنفيذ ذلك القرار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120712 120712 12-41464 (A)



- الفقرة ٣: من المستغرب والمؤسف أن يؤكد التقرير أن مقتل الصحفي اللبناني كانت نتيجة إطلاق نار من الجيش السوري دون إفساح المجال أمام حصول حد أدنى من التحقيقات التي قد تثبت عكس ذلك الاستنتاج. وما ذكر بخصوص ”توغلات قوات الأمن السورية“ وعمليات ”الاختطاف“ فليس لذلك أساس من الصحة. فالأمر لا يتعدى محاولات قوات إنفاذ القانون السورية منع تهريب أسلحة ومتفجرات من لبنان إلى سورية، بدعم من قبل بعض القوى السياسية اللبنانية، لإيصالها للمجموعات الإرهابية المسلحة الممولة من الخارج، والتي تفتعل حوادث إطلاق نار تؤدي بحياة الكثيرين من المدنيين وعناصر الجيش والأمن. وهذا ما أكدته الجانب الرسمي اللبناني والتقرير ذاته في الفقرات ٤ - ٢٥ - ٤٥ - ٤٦ من وجود عمليات تهريب سلاح إلى ”المعارضة السورية“ من لبنان، ومنها الحادثتان المبتتان بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل و ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وما ذكرت به الجمهورية العربية السورية في رسالتها إلى الأمين العام المؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/334) من أن وجهة تلك الأسلحة كانت الجماعات الإرهابية في سورية، علما أن عمليات الجيش السوري، المشار إليها في التقرير، على طول الحدود السورية اللبنانية هي أعمال مشروعة في إطار ممارسة السلطات السورية لسيادتها على أراضيها بهدف منع تسلل الإرهابيين أو تهريب السلاح إلى الأراضي السورية.
- الفقرات ٥، ٤٩، ٦٦: تعيد الحكومة السورية التأكيد على أن مشكلة ما يسمى ”اللاجئين السوريين“ هي مشكلة مفتعلة إلى حد كبير ومبالغ فيها ونأمل عودتهم إلى وطنهم وعدم استغلال وجودهم لأغراض سياسية خارجية. وتؤكد سورية أن غالبية الفارين إلى لبنان هم إما من المجموعات الإرهابية المسلحة، المطلوبين للعدالة في سورية، أو ممن أجبرتهم تلك المجموعات على مغادرة منازلهم سعياً لخلق أزمة إنسانية واستمرار تدخل أجنبي تحت ذريعة الدواعي الإنسانية. كما تعبر سورية مرة أخرى عن رغبتها بضرورة العودة الآمنة للمواطنين السوريين، الذين عانوا بسبب المجموعات الإرهابية المسلحة، إلى منازلهم بعيدا عن ابتزاز المجموعات المسلحة والدول التي تقدم المال والسلاح للإرهابيين. مع الإشارة إلى أن البعض في لبنان، وغيرها من منظمات أو أفراد، يريدون استغلال هذا الجانب الإنساني لغايات سياسية بهدف النيل من سورية واستقرارها.
- الفقرة ٣٩: تؤكد سورية أن التواجد الفلسطيني في لبنان، كما هو في سورية ودول أخرى، سببه المأساة الإنسانية التي تلاحق الفلسطينيين منذ أكثر من نصف قرن نتيجة احتلال وطنهم وتشريدهم وتخاذل المجتمع الدولي في احترام وحماية حقوق

الإنسان في فلسطين، فيما تنظم ذلك التواجد اتفاقات لبنانية فلسطينية لا علاقة لسورية بها. أما بالنسبة لما ذكره التقرير عن وجود مواقع فلسطينية على الحدود السورية اللبنانية فإننا نحدد التأكيد أن جميع هذه المواقع تقع ضمن الأراضي اللبنانية، وبالتالي فإن سورية لا يمكنها التدخل بهذا الأمر الذي يبقى مرتبطاً، من الناحية التاريخية، بأسباب التواجد الفلسطيني السالف ذكرها على الأراضي اللبنانية وغيرها من أراضي دول الحوار مثل سورية. يضاف إلى تلك الأسباب رفض إسرائيل المستدتم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي يكفل حق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي تم طردهم منها، وإمعانها في تعطيل كافة آفاق وفرص إحلال السلام الشامل في المنطقة.

- الفقرة ٤٤: يشير تقرير الأمين العام إلى أنه يأخذ بكل جدية ما يسميه "المزاعم" الإسرائيلية بحصول عمليات نقل كبرى للسلاح إلى حزب الله عبر الحدود السورية اللبنانية، ويبين في نفس الوقت أن الأمم المتحدة ليست في وضع يمكنها من التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل. وهنا فإن من المشروع التساؤل إذاً عن جدوى وضع ذلك أساساً في التقرير خلافاً لما يؤكد في فقرات عدة (سلفت الإشارة إليها) من أن ما يحدث خلال الفترة قيد التقرير هو محاولات لنقل السلاح من لبنان إلى "المعارضة السورية" داخل سورية.

- الفقرتان ٥١ و ٥٢: تكرر سورية عدم قبولها بإشارات التقرير إلى ترسيم الحدود بين سورية ولبنان، باعتبار أن الترسيم في العرف القانوني الدولي هو مسألة ثنائية سيادية تحكمها طبيعة العلاقات الثنائية والإرادة المشتركة للبلدين. كما ترفض سورية رفضاً قاطعاً استغلال جهود الحكومة السورية لحماية حدودها من الأخطار الإرهابية العابرة للحدود للدفع نحو تنفيذ أجندات سياسية تقف وراء المطالبات بترسيم الحدود بين البلدين أو ترتبط باستهداف سورية على خلفية الأحداث الجارية على أراضيها. وتؤكد مرة أخرى أن العائق الحقيقي الذي يقف أمام ترسيم الحدود السورية اللبنانية بشكل تام، وأمام وجود إدارة فعالة للحدود، هو استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل ولمزارع شبعاء. ولذلك فإن الترسيم في هذه المنطقة في ظل الاحتلال هو أمر مستحيل، ما لم تتوفر الإرادة الدولية اللازمة لضمان احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بشكل تام وغير مشروط، وبما يساهم في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وتؤكد أن التركيز في التقرير على تعقيدات الوضع الأمني على

بعض المناطق الحدودية السورية اللبنانية، في هذه الظروف، للدفع بمنطق أهمية تحديد وترسيم الحدود، أمر غير مقبول ومحاولة لصرف انتباه مجلس الأمن عن الموضوع الأساسي لهذا القرار، ألا وهو العدوان الإسرائيلي على لبنان.

- الفقرة ٦٧: ترفض سورية كلياً تحميلها المسؤولية، في التقرير، عن تعرض بعض المدنيين لحوادث أو مخاطر للقتل أو الإصابة على الحدود السورية اللبنانية وتعبير عن استغرابها من الجزم بتلك المسؤولية، بناء على تقارير إعلامية كاذبة، ودون المرور بأدى إجراءات التحقيق أو التحقق اللازمة في مثل هذه الحوادث. ولو كان الأمر كما يفترض التقرير فمن هو المسؤول إذاً عن استهداف وقتل عدة أفراد من حرس الحدود وعناصر الجمارك السوريين على الحدود السورية اللبنانية وعلى حدود سورية مع دول مجاورة أخرى؟

(توقيع) د. بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم